انفراد القرآن الكريم بالتنزيل المنجم : دراسة وتحقيق

عايش علي محمد لبابنة * و يحيى ضاحي شطناوي**

تاريخ وصول البحث: ٢٢/٨/٢٠٠٥م **تاريخ قبول البحث: ٧/٣/٢٠٠٦م**

ملخص

تناقش هذه الدراسة مسألة تنجيم القرآن مقارنة بالكتب السماوية السابقة وهدفت الدراسة إلى استجلاء الراجح في مسألة انفراد القرآن الكريم بصفة التنجيم عن سائر الكتب السماوية السابقة، وهو القول المشهور عند أغلب المفسرين والباحثين في علوم القرآن . وباستخدام منهج التحليل، ومناقشة أدلة الفريقين تبين للباحث عدم صحة ما اشتهر من انفراد القرآن بالتنزيل المنجم وضعف أدلة هذا الرأي، وخلص الباحث إلى أن الكتب السماوية السابقة قد نزلت منجمة كالقرآن الكريم، وأن منهج التنجيم هو المنهج العام في تنزيل الكتب السماوية لحكم كثيرة مشتركة بين جميع الرسالات والرسل.

Abstract

This study discusses the issue of piecemeal revelation of the Quran in comparison to other divine books. It aims to investigate whether piecemeal revelation was the method of revelation exclusively used for the Quran.

The majority of exegetes and researchers of Quranic sciences are of the opinion that piecemeal revelation was exclusively for the Quran. However, the researchers following analytical comparative methodology have concluded that this opinion is incorrect and has no solid evidence. They concluded also that the rest of the divine books were similary revealed. Piecemeal was the common method of revelation for all divine books for many reasons common between all divine messages.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين ، وعلى آله وصحبه والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

فإن مبحث نزول القرآن من مباحث علوم القرآن الأساسية. وينبني على هذا المبحث جملة من علوم القرآن. ومن ضمن مباحث النزول يناقش الباحثون مسألة نزول القرآن منجماً، فيذكرون معنى التنجيم وأدلته، والحِكَم من وراء تنجيمه . وفي أثناء هذا المبحث يذكر بعض الباحثين (١) مسألة أخرى، هي مقارنة نزول القرآن بنزول الكتب السماوية السابقة من حيثُ طريقةُ التنزيل؛ فيقرر أكثرهم انفراد القرآن بصفة التنجيم، ويرجحون نزول الكتب الأخرى جملةً واحدة عبر الاستدلال بمجموعة من الأدلة(٢).

وفي هذا البحث يحاول الباحث الإجابة عن حقيقة انفراد القرآن الكريم عن الكتب السماوية السابقة بالتنجيم في طريقة إنزاله . وسؤال البحث : هل انفرد القرآن بالتنجيم عن سائر الكتب السماوية كما اشتهر عند أغلب الباحثين؟ وهو الأمر المختلف فيه.

وباستعراض أدبيات علوم القرآن يظهر أن هذا الموضوع قد طرق من قبل القدماء حيث ذكره الزركشي(٣)، وقرر انفراد القرآن بالتنزيل المنجم، ولم يذكر الرأي الآخر ، وكذلك تعرض له السيوطي ، وزاد عليه ذكر وجود الخلاف في المسألة ، وأن من العلماء من أنكر القول بانفراد القرآن بالتنجيم، لكنه رحمه الله

---

* أستاذ مساعد، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.

** أستاذ مساعد، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.

"ذكر قولهم ولم يذكر دليلهم "(٤) مع وصفه إياهم بأنهم "بعض فضلاء العصر "(٥)، مما يؤخذ عليه عدم اعتبار أدلة الرأي الآخر جديرة بالعرض والمناقشة . لأن رأي الجمهور: "مشهور بين العلماء وعلى ألسنتهم حتى كاد يكون إجماعاً"(٦) كما قال.

أما المعاصرون فلم يذكر بعضهم المسألة(٧)، وعرض أكثرهم للمسألة مرجحين رأي القدماء (٨) دون ذكر الخلاف، وخالف الأقل منهم فأورد الرأي المخالف، منهم عبد المجيد غزلان الذي عرض أدلة الرأي القائل بانفراد القرآن بالتنجيم، ثم بين رد المخالفين على تلك الأدلة، ثم رجح رأي الجمهور(٩)، ومنهم الدكتور فضل حسن عباس الذي اكتفى بذكر الرأي الآخر وبيان احتمالية أدلة الجمهور ، لكنه لم يعن بالترجيح ذهاباً منه إلى أن الأمر خطره قليل، وأنها "قضية لا تعنينا قليلاً ولا كثيراً"(١٠). أما الدكتور إبراهيم خليفة فقد أطال في بيان المسألة ورجح الرأي المخالف إلا إنه بنى استدلاله على تضعيف أدلة الرأي الأول دون الإتيان بما يؤيد الرأي الثاني. (١١)

أما كتب التفسير فقد عرض المفسرون لهذه المسألة في تفسيرهم لقوله تعالى: [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً][٣٢: الفرقان]، قرر أغلبهم الرأي السائد وعرض بعضهم للخلاف عرضاً سريعاً (١٢) دون ذكر أدلة المخالفين، وخالف بعضهم (١٣). أما المعاصرون فقد عرضوا للموضوع عند تفسيرهم للآية السالفة وقرر معظمهم رأي الجمهور، وخالف بعضهم(١٤) فذكر الخلاف مرجحاً الرأي الآخر إلا إنه لم يفصل في ذكر مؤيدات هذا الرأي.

ويحاول الباحثان مناقشة المسألة من خلال المباحث الآتية:

المبحث التمهيدي، وفيه، المطلب الأول : في معنى التنجيم وأدلته، والثاني : في الحِكم من التنجيم، المبحث الأول : انفراد القرآن بالتنجيم عن سائر الكتب السماوية وأدلته .

المبحث الثاني: التحقيق في نزول الكتب السابقة وفيه مطالب؛ الأول : مناقشة أدلة القائلين بنزول الكتب السابقة جملة. والثاني: الأدلة على نزول الكتب السماوية السابقة مفرقة. والثالث: توفر حكم التنجيم في الكتب السماوية السابقة . والرابع الاستدلال على التنجيم من أهل الكتاب. وختمنا بذكر نتائج البحث.

المبحث التمهيدي

المطلب الأول: معنى التنجيم وأدلته

التنجيم لغة: من قولهم نجّم بتشديد الجيم، والنجم الوقت المضروب، وأصله من النجم أي الكوكب ، حيث كانت العرب تجعل مطالع منازل القمر ومساقطها مواقيت حلول ديونها وغيرها (١٥)، ويقال: نجمت المال، إذا أديته نجوماً. أي مفرقاً ليس جملة واحدة(١٦).

تنجيم القرآن اصطلاحاً : هو إنزال القرآن على دفعات في أوقات مختلفة بحسب دواعي النزول(١٧). وهو عكس النزول الجملي.

أدلة التنجيم:

مع شهرة أمر تنجيم القرآن إلا أن العلماء ذكروا له أدلة، ومنها:

الأول: ما ذكره القرآن في وصف طريقة إنزاله، ومنه قوله تعالى : [وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً][١٠٦: الإسراء].

قال المفسرون : فرقناه: " أنزلناه نجوماً "(١٨). قال ابن عطية : "أي أنزلناه شيئاً بعد شيء . ويتناسق هذا المعنى مع قوله : [وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً][١٠٦: الإسراء]" (١٩).

الثاني: قوله تعالى : [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً][٣٢: الفرقان]. ولا يقترحون ذلك إلا وهو قد نزل

مفرقاً. قال أبو حيان : "تضمن كلامهم معنى : لمَ أنزل مفرقاً"(٢٠). قال ابن عاشور : "إشارة إلى الإنزال المفهوم من: [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً][٣٢: الفرقان] وهو حالة إنزال القرآن منجماً"(٢١).

الثالث: الأحاديث والوقائع الدالة على تنزل القرآن مرة بعد مرة، وليس جملة واحد ة كحديث بدء الوحي (٢٢). وقول ابن عباس: "ثم أنزل على مواقع النجوم رَسْلاً في الشهور والأيام "(٢٣). قال السيوطي : " الذي استقرئ من الأحاديث الصحيحة وغيرها أن القرآن كان ينزل بحسب الحاجة خمس آيات وعشراً، وأكثر وأقل "(٢٤). قال أبو شهبة: "وهذه الأحاديث والآثار وإن كانت آحادية إلا أنها بمجموعها تفيد التواتر المعنوي المفيد للقطع واليقين في هذا"(٢٥). وعدّ الدكتور إبراهيم خليفة أمر التنجيم من المعلوم من الدين بالضرورة(٢٦).

ولا نطيل بذكر الأدلة لعدم المعارِض.

المطلب الثاني: الحكم والفوائد من التنجيم.

ذكر العلماء للتنجيم حِكَماً متعددة اتفقوا على بعضها، وانفرد بعضهم بذكر حكم أخرى. وأجمل بعضهم الحكم، وفصّل آخرون في تعداد وجوه تلك الحكم

ويذكر الباحثان الأصول الكلية لتلك الحِ كم، دون التفاصيل والوجوه الجزئية لتلك الحِكم، فمن هذه الحِكم:

١ –تثبيت قلب النبي ε وقد أجمع العلماء(٢٧) على هذه الحكمة لورودها في النص مقترنة بلام العلة (٢٨). قال تعالى:[كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً][٣٢: الفرقان]. قال المفسرون : " نقويه به إذا ضاق صدرك فسحناه بنزوله، وإذا سئلت أجبناك، ... فيتواتر الوصول، وقلب المحبوب يسكن بتواتر كتب المحبوب "(٢٩). قال أ بو شامة: "أي لنقوي به قلبك فإن الوحي إذا كان يتجدد في كل حادثة كان أقوى بالقلب وأشد عناية بالمرسل إليه"(٣٠) قال ابن عاشور : " التثبيت جعل الشيء ثابتاً، والثبات استقرار الشيء في مكانه ... ويستعار الثبات لليقين وللاطمئنان بحصول ا لخير لصاحبه"(٣١)، وهذا المعنى للتثبيت هو الذي عليه الباحثون في علوم القرآن (٣٢). وألحق به بعض العلماء حكمة تثبيت قلوب المؤمنين(٣٣) . وقد فصل بعض البلحثين في وجوه التثبيت التي يشملها النص(٣٤).

٢ –مجاراة الوقائع، لأنه نزل وفق الأحداث وجوابٌ للأسئلة، روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس في نزول القرآن قوله: "فكان المشركون إذا أحدثوا شيئاً أحدث الله لهم جواباً"(٣٥). قال الزركشي: "ولولا أن الحكمة الإلهية اقتضت نزوله منجماً بسبب الوقائع لأهبطه الله إلى الأرض جملة"(٣٦). وقال السيوطي عن القرآن: "ومنه ما هو جواب لسؤال، ومنه ما هو إنكار على قول قيل، أو فعل فُعِل"(٣٧).

٣ –إمكان الناسخ والمنسوخ(٣٨). قال السيوطي: "إنما لم ينزل جملة واحدة لأن منه الناسخ والمنسوخ "(٣٩). قال القرطبي: "وفيه ناسخ ومنسوخ، فكانوا يتعبدون بالشيء إلى وقت بعينه ... ثم ينزل النسخ بعد ذلك، فمحال أن ينزل جملة واحدة"(٤٠). أي ليتسنى نسخ ما فيه نسخ(٤١).

٤ –التدريج في التشريع لمراعاة النفوس ، وقد أجمع عليها الباحثون في علوم القرآن، قال السيوطي في حكم التنجيم: أنه "أدعى إلى قبوله إذا نزل على التدريج، بخلاف ما لو نزل جملة واحدة، فإنه كان ينفر من قبوله كثير من الناس، لكثرة ما فيه من ال فرائض والمناهي"(٤٢). وقد فصل المعاصرون في التدريج وأنواعه فقسموه إلى تشريعي، وتربوي(٤٣)، أو إلى إيماني وتكليفي(٤٤)، وإلى غيرها من التقسيمات(٤٥).

٥ –تسهيل حفظه ليحفظه عليه الصلاة والسلام (٤٦). وألحق بها بعض العلماء تسهيل حفظه على الصحابة(٤٧).

٦ –الدلالة على إعجاز القرآن الكريم وإثبات مصدره(٤٨) وللباحثين مسالك في تفصيل هذه الحكمة(٤٩).

المبحث الأول: انفراد القرآن بالتنجيم عن سائر الكتب السماوية

عرض العلماء لهذا الأمر حينما فسروا قوله تعالى:[وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً][٣٢: الفرقان] ورأوا فيه دليلاً على نزول الكتب السابقة جملة واحدة . قال السيوطي: "هو مشهور بين العلماء وعلى ألسنتهم حتى كاد يكون إجماعاً"(٥٠).

وقد نسب مناع القطان هذا القول إلى الجمهور(٥١). قال السيوطي: "وقد رأيت بعض فضلاء العصر أنكر ذلك، وقال: إنه لا دليل عليه، بل الصواب أنها نزلت مفرقة كالقرآن "(٥٢). قال موسى لاشين : "والصحيح أن التنجيم خاص بالقرآن من بين سائر الكتب السماوية"(٥٣).

أدلة القائلين بانفراد القرآن بالتنجيم:

تتلخص أدلتهم في أمور:

الأول: ما ذكروه من أن الآية تدل بالضد على نزول الكتب السابقة جملة .قال الطبري: "يقول هلا نزل على محمد ε القرآن جملة واحدة كما أنزلت التوراة على موسى جملة واحدة "(٥٤)، وذكر الطبري أن ممن قال بذلك ابن عباس (٥٥) وابن جريج (٥٦). قال الزمخشري: "قالوا: هلا أنزل عليه دفعة واحدة في وقت واحد كما أنزلت الكتب الثلاثة (٥٧)، وماله أنزل تفاريق؟"(٥٨). قال السيوطي : "سكوته تعالى عن الرد عليهم في ذلك، وعدوله إلى بيان حكمته دليل على صحته، ولو كانت الكتب كلها نزلت مفرقة لكان يكفي في الرد عليهم أن يقول : إن ذلك سنة الله في الكتب التي أنزلها على الرسل السابقة كما أجاب بمثل ذلك قولهم:[وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ][٧: الفرقان]، فقال :[وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ][٢٠: الفرقان]"(٥٩). قال القطان : "ولو كان نزولها مفرقاً لما كان هناك ما يدعو الكفار إلى التعجب من نزول القرآن منجماً، ... فمعنى قولهم :{لولا} هلا أنزل عليه القرآن دفعة واحدة كسائر الكتب؟ ... ولم يردّ الله عليهم بأن هذه سنته في إنزال الكتب السماوية كلها كما رد عليهم في قولهم: [وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ][٧: الفرقان]، بقوله: [وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ][٢٠: الفرقان]. بل أجابهم الله تعالى ببيان وجه الحكمة من تنزيل القرآن منجماً بقوله: [كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ]"(٦٠).

الثاني: قال السيوطي : " ومن الأدلة على ذلك أيضاً قوله تعالى في إنزاله التوراة على موسى يوم الصعقة: [وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ][١٤٥: الأعراف]، [وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ][١٥٠: لأعراف]،[وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدىً وَرَحْمَةٌ][١٥٤: الأعراف]، [وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ][١٧٠: الأعراف]، فهذه الآيات كلها دالة على إتيانه التوراة جملة"(٦١).

الثالث: الروايات الدالة على نزول التوراة جملة واحدة.قال السيوطي : "أخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أعطى موسى التوراة في سبعة ألواح من زبرجد فيها تبيان لكل شيء وموعظة فلما جاء بها فرأى بني إسرائيل عكوفاً على عبادة العجل رمى بالتوراة من يده فتحطمت فرفع الله منها ستة أسباع وأبقى منها سبعاً . وأخرج من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جده رفعه قال : الألواح التي أنزلت على موسى كانت من سدر الجنة كان طول اللوح اثني عشر ذراعاً . وأخرج النسائي وغيره عن ابن عباس في حديث الفتون قال : أخذ موسى الألواح بعد ما سكن عنه الغضب فأمرهم بالذي أمر الله أن يبلغهم من الوظائف فثقلت عليهم وأبوا أن يقروا بها حتى نتق الله عليهم الجبل كأنه ظلة ودنا منهم حتى خافوا أن يقع عليهم فأقروا بها (٦٢). وأخرج ابن أبي حاتم عن ثابت بن الحجاج قال : جاءتهم

التوراة جملة واحدة فكبر عليهم فأبوا أن يأخذوه حتى ظلل الله عليهم الجبل فأخذوه عند ذلك فهذه آثار صحيحة صريحة في إنزال التوراة جملة "(٦٣).

الرابع: الدلالة اللغوية للفعل "نزَّل"، فإن أكثر العلماء على أن نزّل يفيد التنجيم دون أنزل . قال ابن كثير: "وقال في القرآن نزّل لأنه نزل متفرقا منجما على الوقائع بحسب ما يحتاج إليه العباد في معاشهم ومعادهم وأما الكتب المتقدمة فكانت تنزل جملة واحدة لهذا قال تعالى والكتاب الذي أنزل من قبل "(٦٤). يقول مناع القطان: "ويدل التعبير بلفظ التنزيل دون الإنزال على أن المقصود النزول على سبيل التنجيم فإن علماء اللغة يفرقون بين الإنزال والتنزيل فالتنزيل لما نزل مفرقاً، والإنزال أعم"(٦٥). وهذا الدليل مبني على انفراد القرآن بالتعبير عنه بصيغة "نزّل"، وثبوت عدم التعبير عن الكتب السماوية السابقةبذلك اللفظ المفيد للتفريق.

المبحث الثاني: التحقيق في نزول الكتب السابقة

المقصود بالكتب السابقة ما ورد ذكرها في القرآن وهي بحسب الأقدمية الزمنية صحف إبراهيم وصحف موسى والتوراة وورد ذكر صحف هل هي التوراة أ و غيرها. والزبور والإنجيل.

وقد تقدم رأي الجمهور إلى حد أن السيوطي قال أشبه بالإجماع.

وقد تقدم كلام السيوطي من أن نزول الكتب السماوية السابقة ليس مجمعاً عليه بل إن من "فضلاء عصره" من نازع في هذا وفي هذا المبحث يسعى الباحثان إلى مناقشة الرأي السائد، والرأي الآخر.

المطلب الأول : مناقشة أدلة القائلين بنزول الكتب السابقة جملة.

يبني القائلون بهذا الرأي الدليل الأول وهو الآية الكريمة من سورة الفرقان على أمور:

أ. إن النص يفيد أن الكا فرين باقتراحهم كانوا يقارنون بين تنزيل القرآن وتنزيل الكتب السماوية السابقة . قال الزمخشري: "قالوا: هلا أنزل عليه دفعة واحدة في وقت واحد كما أنزلت الكتب الثلاثة (٦٦)، وماله أنزل تفاريق؟"(٦٧).

ب. إن المشركين بنوا هذا الاقتراح على علمهم بكيفية إنزال الكتب السابقة، وهو النزول الجملي. ولهذا تعجبوا من نزول القرآن منجماً . وأن عجبهم دليل على أنها نزلت جملة لأنه مبني على علم. قال القطان: "ولو كان نزولها مفرقاً لما كان هناك ما يدعو الكفار إلى التعجب من نزول القرآن منجماً، فمعنى قولهم : {لولا} هلا أنزل عليه القرآن دفعة واحدة كسائر الكتب؟"(٦٨).

ج. إن القرآن بسكوته عن الرد عليهم في قولهم بالنزول الجملي للكتب السابقة يكون قد أقر هذه الحقيقة. قال السيوطي: سكوته تعالى عن الرد عليهم في ذلك، وعدوله إلى بيان حكمته دليل على صحته"(٦٩). وهذا مبني على النقطة التالية وهي:

د. إن للقرآن طريقة واحدة في الرد على المقترحات وهي أن يبين سبحانه أن الاستجابة لمضمون المقترح أو رده بناء على سنة واحدة متبعة في الذين أرسلوا من قبل، وأن عدوله عن تلك السنة دليل على إقراره بمضمون تعجبهم. قال مناع القطان: "ولم يردّ الله عليهم بأن هذه سنته في إنزال الكتب السماوية كلها كما رد عليهم في قولهم :[وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ][٧: الفرقان]، بقوله:[وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ][٢٠: الفرقان] بل أجابهم الله تعالى ببيان وجه الحكمة من في تنزيل القرآن منجماً بقوله: [كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ]"(٧٠).

الرد على هذا الدليل:

أ -أما أن المشركين كانوا بقولهم ذاك يقارنون بين القرآن والكتب السابقة فمردود، وظاهر البطلان، ولا دليل من الآية يدل عليه، بل غايته أنه من كلام المفسرين. وبيان ذلك أن آيات الاقتراح (٧١) منها ما كان بالمقارنة مع الأنبياء السابقين ومنها ما كان اقتراحاً مطلقاً عن

المقارنة، وكلا النوعين موجود في القرآن، وحينما كان الاقتراح مع المقارنة كان القرآن ينص على هذا كقوله تعالى: [فَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِنَا قَالُوا لَوْلا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا وَقَالُوا إِنَّا بِكُلٍّ كَافِرُونَ][٤٨: القصص]، وقوله تعالى: [فَلْيَأْتِنَا بِآيَةٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ][٥: الأنبياء]. والنص هنا اكتفى بعبارة: [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً]، وليس في النص تصريح بأن حجتهم في هذا التحضيض هي كون الكتب السابقة نزلت جملة واحدة. وما روي من أن هذه المقارنة قال بها ابن عباس كما ذكر الطبري – لا يصح لأن قول ابن عباس ليس فيه ذكر الكتب السابقة، ونصه: "كان الله ينزل عليه الآية فإذا علمها نبي الله نزلت آية أخرى ليعلمه الكتاب عن ظهر قلب ويثبت به فؤاده"(٧٢). وأول من ذكر الربط بين الأمرين هو ابن جريج(٧٣) من التابعين، كما نقل الطبري في الموضع نفسه. وقد رد بعض العلماء على هذا التلازم فقال القاسمي في تفسير قوله تعالى: [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً]: "وعذر القائل به ظنه أن الآية تعريض بنزول غيره كذلك، وما كل كلام معرض به، وإنما الآية حكاية لاقتراح خاص، وتعنت متفنن فيه"(٧٤). وقال الطباطبائي: "وأما كون مرادهم من اقتراح نزوله جملة واحدة أن ينزل كتابا مكتوباً دفعة كما نزلت التوراة وكذا الإنجيل والزبور على ما هو المعروف عندهم فلا دلالة في الكلام المنقول عنهم على ذلك "(٧٥). قال البقاعي: " وليست الإشارة محتملة لأن تكون للكتب الماضية، لأن نزولها إنما كان منجماً"(٧٦).

وفائدة هذا في مقامنا أن الآية المذكورة ليس فيها طلب نزوله جملة مقارنة بالكتب السابقة، وإنما قدرها المفسرون تقديراً، ولو كانت لنص عليها القرآن كما في الآيتين المذكورتين.

ب – إن الدليل مبني على أن العرب عالمون بالكتب السماوية السابقة وأنهم يناقشون عن علم، وهذا غير مسلم به، بل المشهور هو جهلهم، ومسألة صفة التنزيل مسألة دقيقة لا يتوقع أن يعلمها الناس، وبخاصة الأميون من العرب. وما أدرى العرب بالكتب السماوية وطرق إنزالها حتى يجعل قولهم واقتراحهم دليلاً على المقارنة؟! لقد كانوا يقترحون الحماقات ويتسلون باقتراح بعض الأمور التي تدل على سفاهتهم، ولو نظرنا في مثال من هذه الاقتراحات وهو قوله تعالى: [وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ][٣١: الزخرف]، وهو اقتراح يشبه نص الاقتراح المذكور في آية الفرقان لرأينا أنه غير مبني على علم، حيث لم تدل الآية على أن الأنبياء السابقين كانوا يبعثون من عظماء القرى، أو من الضعفاء ولم يرد الله عليهم بذلك أو بضده، قال البيضاوي: "[أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ][٣٢: الزخرف] إنكار فيه تجهيل وتعجيب من تحكمهم"(٧٧).

فقول الكافرين ناتج عن جهلهم، لا عن علم، وإنما سُمّوا أميين لعدم علمهم بالكتب السابقة. قال ابن عاشور: "وهذه جهالة منهم بنسبة كتب الرسل، فإنها لم ينزل شيء منها جملة واحدة، وإنما كان وحياً مفرقاً ... فالمشركون إما نسوا ذلك أو جهلوا فقالوا: هلا نزل القرآن على محمد جملة واحدة فنعلم أنه رسول الله "(٧٨). وقال صديق حسن خان: "وهذا زعم باطل ودعوى داحضة، فإن هذه الكتب نزلت مفرقة كما نزل القرآن، ولكنهم معاندون، أو جاهلون لا يدرون بكيفية نزول كتب الله سبحانه على أنبيائه"(٧٩).

وربما أدرك بعض العلماء أن كلام العرب في هذا الموضوع لا وزن له لجهلهم بعادة الله تعالى في إرسال الرسل وإنزال الكتب–فاستندوا إلى رواية ضعيفة الإسناد تقول إن اليهود هم السائلون، قال الزمخشري: "والقائلون قريش، وقيل: اليهود"(٨٠).

والرد على هذا من واقع أمور:

الأول: إن سياق الآيات قبلها نص في أن القائلين هم قريش، قال الألوسي: "والمراد بهم المشركون كما صح عن ابن عباس، وهم القائلون أولاً "(٨١). وإليهم يشار (بالذين كفروا) قال تعالى:[وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ

الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً][٣٢: الفرقان]. الثاني: إن الآية مكية، ولم يكن بمكة جدال بين اليهود والنبي ε. فإن قيل: إن الكافرين سألوهم كما في السؤال عن الروح، فيقال : إن ذلك إنما ثبت بالدليل (٨٢)، ولا دليل هنا على ذلك . قال ابن عاشور"وقيل: إن قائل هذا اليهود أو النصارى، فإن صح ذلك فهو بهتان منهم لأنهم يعلمون أنه لم تنزل التوراة والإنجيل والزبور إلا مفرقة"(٨٣). قال البقاعي: "ولا أصل له إلا كذبة بعض اليهود شبهوا بها على أهل الإسلام فمشت على أكثرهم وشرعوا يتكلفون لها أجوبة، واليهود الآن معترفون بأن التوراة نزلت في نحو عشرين سنة"(٨٤).

أما لِمَ يستغرب المشركون ذلك؟ فهذا من باب الجهل، وقد يتعجب الجاهل مما يجهله، قال تعالى : [وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ][٤: ص].قال القرطبي : "ومن جهلهم أنهم أظهروا التعجب من أن جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا ساحر أي يجيء بالكلام المموه الذي يخدع الناس به وقيل يفرق بسحره بين الوالد وولده والرجل وزوجته كذاب أي في دعوى النبوة"(٨٥). ويجيب الدكتور صبحي الصالح بجواب آخر وهو أن "هذا التدرج كان مثار اعتراض المشركين الذين ألفوا أن تلقى القصيدة جملة واحدة"(٨٦).

ج – إن الادعاء بأن الله سبحانه وتعالى طريقة واحدة في الرد على مقترحات الكافرين لا دليل عليه، بل إن الاستقراء يدل على أن لكل اقتراح طريقة تناسب المقام من حيث مضمون الاقتراح، ومن حيث الدافعُ إليه، يقول الدكتور فضل عباس: "وهذا الاستدلال – كما علمت من قبل– احتمالي فقد يرد بأن الله تبارك وتعالى بين الحكمة العظمى من التنجيم وهي [لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ] وهذا لا ينفي أن تكون الكتب التي نزلت منجمة بل هذه السنة الإلهية وهي التدرج في الأحكام والتكاليف "(٨٧). ويمكن إجمال منهج القرآن في الرد على تلك المقترحات بما يأتي:

١. أن يبين سخفها لاستحالتها في حقهم كاقتراحهم أن يكلمهم الله لذا يصفهم بأنهم الذين لا يعلمون، وأن جهلهم يشبه جهل السابقين، وذلك في قوله تعالى : [وَقَالَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ لَوْلا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ][١١٨: البقرة].

٢. أن يبين أن مسألة الآيات ليست من شأن الرسول، وأن الأمر فيها لله تعالى إن شاء أنزلها، وأن وظيفة النبي تقتصر على التبليغ والإنذار، وذلك في مثل قوله تعالى:[وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَى إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدىً وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ][٢٠٣: الأعراف] وقوله تعالى:[وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ][٧: الرعد]، وقوله سبحانه: [وَقَالُوا لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ][٥٠: العنكبوت].

٣. التأكيد على أن سبب عدم الاستجابة للاقتراح ليس العجز عن الإتيان بها، ولكن لحكم أخرى يعلمها الله سبحانه، ومن ذلك قوله تعالى :[وَقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ][٣٧: الأنعام] قال الطبري : " قال الله تعالى لنبيه محمد ε قل يا محمد لقائلي هذه المقالة لك : إن الله قادر على أن ينزل آية يعني حجة على ما يريدون ويسألون ولكن أكثرهم لا يعلمون يقول ولكن أكثر الذين يقولون ذلك فيسألونك آية لا يعلمون ما عليهم في الآية إن نزلها من البلاء ولا يدرون ما وجه ترك إنزال ذلك عليك ولو علموا السبب الذي من أجله لم ينزلها عليك لم يقولوا ذلك ولم يسألوكه ولكن أكثرهم لا يعلمون ذلك"(٨٨).

٤. توجيههم إلى أن آية القرآن العقلية أبلغ من الآيات كلها.قال البيضاوي: "[وَقَالُوا لَوْلا يَأْتِينَا بِآيَةٍ مِنْ رَبِّهِ أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى][١٣٣: طه] إنكارا لما

جاء به من الآيات أو للاعتداد به تعنتا وعنادا فألزمهم بإتيانه بالقرآن الذي هو أم المعجزات، [...أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى][١٣٣: طه]، فإن اشتماله على زبدة ما فيها من العقائد والأحكام الكلية مع أن الآتي بها أمي لم يرها ولم يتعلم ممن علمها إعجاز بيّن"(٨٩).

٥. أن يبين أن سر استعجالهم هو جهلهم بما يطلبونه، أو بلوازم تحققه فمن الأول طلبهم أن يؤتوا مثل الأنبياء في قوله تعالى:[وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَارٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمْكُرُونَ][١٢٤: الأنعام]. قال القرطبي: "بين شيئا آخر من جهلهم وهو أنهم قالوا لن نؤمن حتى نكون أنبياء فنؤتى مثل ما أوتي موسى وعيسى من الآيات ونظيره : [بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَى صُحُفاً مُنَشَّرَةً][٥٢: المدثر]"(٩٠). ومن الثاني: جهلهم بلوازم حصول المقترح كقولهم: [وَقَالُواْ لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكاً لَّقُضِيَ الأَمْرُ ثُمَّ لاَ يُنظَرُونَ][٨: الأنعام]. قال السيوطي: "وقالوا لولا: هلا أنزل عليه: على محمد ε ملك يصدقه ولو أنزلنا ملكا كما اقترحوا فلم يؤمنوا لقضي الأمر بهلاكهم ثم لا ينظرون: يمهلون لتوبة أو معذرة كعادة الله فيمن قبلهم من إهلاكهم عند وجود مقترحهم إذا لم يؤمنوا "(٩١). وقال تعالى: [وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ][٣٧: الأنعام]: أنه تعالى لو أعطاهم ما طلبوه من المعجزات القاهرة، فلو لم يؤمنوا عند ظهورها لاستحقوا عذاب الاستئصال، فاقتضت رحمة الله صونهم عن هذا البلاء... وإن كانوا لا يعلمون كيفية هذه الرحمة، فلهذا المعنى قال : [وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ][٣٧: الأنعام]"(٩٢).

٦. أن يبين أن الدافع إلى الاقتراح هو محض التعنت، وليس الاسترشاد وطلب الحق . كقوله تعالى : [لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ وَعَتَوْا عُتُوّاً كَبِيراً][٢١: الفرقان] قال أبو السعود: "كلا القولين ناشئ عن غاية غلوهم في المكابرة والعتو"(٩٣). وقوله تعالى: [فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ][١٢: هود] قال الرازي: "عتاب على الاستماع إلى مقترحاتهم. وهم لا يقصدون بها الفائدة بل التعنت . نبهه الله تعالى لأداء الرسالة وطرح المبالاة بكلماتهم الفاسدة وترك الالتفات إلى استهزائهم"(٩٤). وقال ابو السعود في قوله تعالى: [أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ][٤٨: القصص] رد عليهم وإظهار لكون ما قالوه تعنتاً محضاً لا طلباً لما يرشدهم إلى الحق"(٩٥).

٧. بين الله أنهم لو بعثت لهم لبدأوا يفصلون ويتسلون باقتراح غيرها من الآيات، قال الرازي : "أنه لما ظهرت المعجزة القاهرة والدلالة الباهرة الكافية لم يبق لهم عذر ولا علة، فبعد ذلك لو أجابهم الله تعالى في ذلك الاقتراح فلعلهم يقترحون اقتراحاً ثانياً، وثالثاً ورابعاً، وهكذا على ما لا غاية له، وذلك يفضي إلى أن لا يستقر الدليل ولا تتم الحجة، فوجب في أول الأمر سد هذا الباب والاكتفاء بما سبق من المعجزة القاهرة والدلالة الباهرة"(٩٦).

٨. أن ينعى عليهم مقاييسهم في الأمور مثل قوله تعالى رداً على اقتراحهم: [وَقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ][٣١: الزخرف] قال الله تعالى :[أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ][٣٢: الزخرف]. وبيان أن الاقتراح فرع عن سوء التصورات وسقمها وانتكاس المقاييس عندهم إذ يظنون النبوة منصبا دنيويا يصلح له الكبراء يقول الرازي: "قالوا منصب رسالة الله منصب شريف فلا يليق إلا برجل شريف، وقد صدقوا في ذلك إلا أنهم ضموا إليه مقدمة فاسدة وهي أن الرجل الشريف هو الذي يكون كثير المال والجاه"(٩٧). يقول سيد قطب: "يحكي القرآن تخليطهم في القيم والموازين وهم يعترضون على اختيار الله لمحمد ε ليحمل إليهم الحق والنور... فرد عليهم القرآن مستنكراً هذا الاعتراض على رحمة الله ... وعلى خلطهم بين قيم

الأرض وقيم السماء"(٩٨). قال أبو السعود: "ولم يدروا أنها رتبة روحانية لا يترقى إليها إلا همم الخواص المختصين بالنفوس الزكية ... وأما المتزخرفون بالزخارف الدنيوية المتمتعون بالحظوظ الدنية فهم من استحقاق تلك الرتبة بألف منزل"(٩٩).

٩. أن يترك الاقتراح ويتجه إلى الحكمة منها، مثل قوله تعالى : [وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً][٣٢: الفرقان] فيقال: إن الحكمة من التنجيم متحققة في كل الكتب فكأن الآية تجهيل لهم بأن الكتب التي شأنها أن تكون هادية يجب أن تكون منجمة (١٠٠). وفي هذا يقال: إن المشركين لجهلهم بكيفية إنزال الكتب السماوية اقترحوا ذلك فقيل لهم : ما أدراكم بالكتب وطريقة إنزالها إن طريقة الإنزال مبنية على الحكمة، وبما أن الأنبياء يحتاجون إلى التثبيت فقد أنزل القرآن على هذه الهيئة وكذلك كل الكتب، ولشدة جهلهم يتصورون كتابا جاء للهداية والتربية أن يأتي جملة واحدة.

وبالجملة فإن القرآن يَرجِعُ سبب اقتراحهم إلى أمرين؛ الأول الجهل وهو واضح في معظم الاقتراحات ومنها آية الفرقان، والثاني العنت والتسلية والاستكبار ، وحب إشغال النبي ε بالترهات.

تنبيه: ذهب نفر من المفسرين إلى أن الاعتراض في كلام المفسرين متجه إلى كونه معجزا مع كونه أنزل متفرقاً. قال الرازي قوله تعالى: "[وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً][١٠٦: الإسراء]... إن القوم قالوا: هب أن هذا القرآن معجز، إلا إنه بتقدير أن يكون الأمر كذلك، فكان من الواجب أن ينزله اللّه عليك دفعة واحدة، ليظهر فيه وجه الإعجاز"(١٠١).

قال أبو حيان: "وهذا قول لا طائل تحته، لأن أمر الاحتجاج به – والإعجاز لا يختلف بنزوله جملة واحدة أو مفرقا– أظهر، إذ يطالبون بمعارضة سورة منه، فلو نزل جملة واحدة وطولبوا بمعارضته مثل ما نزل . لكانوا أعجز منهم حين طولبوا بمعارضة سورة منه فعجزوا"(١٠٢).

وعلى هذا فالاعتراض غير مبني على الموازنة مع الكتب السابقة بل يتجه إلى قضية الإعجاز وعلاقتها بنزول القرآن، وهو ما رد عليه العلماء السابقون مبينين استواء الإعجاز في حال النزول الجملي والنزول المفرق، بل إن الإعجاز مع النزول المفرق أبلغ.

الثاني: ويرد على الدليل الثاني بما يأتي:

أولا: لم يذكر في الآيات صراحة أن التوراة نزلت جملة، بل جاء النص بذكر الألواح، "فلعل ما نزل في الألواح كان بعضها لا كلها "(١٠٣). يقول الدكتور فضل عباس: "والاستدلال بالآية الكريمة يمكن أن يناقش فهل الألواح هي التوراة كلها؟ ألا يمكن أن تكون هذه الألواح هي التوراة أو بعضها؟ "(١٠٤). وقد اختلف العلماء هل الألواح تحوي كل التوراة أو بعضها، أو لا تحتوي شيئا من التوراة وأنها ألواح أنزلت قبل التوراة، وذكر ابن كثير قولاً محتملاً وهو أن "الألواح أعطيها موسى قبل التوراة"(١٠٥). قال ابن عاشور في تفسير قوله تعالى:[وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيراً فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيراً][٣٥-٣٦: الفرقان]" وأريد بالكتاب الوحي الذي يكتب ويحفظ، وذلك من أول ما ابتدئ بوحيه إليه، وليس المراد بالكتاب الألواح لأن إيتاءه الألواح كان بعد زمن قوله : (اذهبا إلى القوم) فقوله: (فقلنا اذهبا) مفرّع عن إيتاء الكتاب فالإيتاء متقدم عليه "(١٠٦). قال غزلان : " وهذا الخلاف يمنع من الاستدلال بالآية أو بالأثر الوارد ... على نزول التوراة جملة إذ من المحتمل أن تكون الألواح غير التوراة"(١٠٧). قال الدكتور فضل عباس: "فالحق أن الآية الكريمة ليست دليلاً على المدّعى"(١٠٨).

وإذا ثبت احتمال كون الألواح تشتمل على التوراة أو على بعضها فيكون قد فرق تنزيل التوراة بعضها في الألواح وبعضها بعد ذلك.

الثالث:

أما ما استُدِلَّ به من روايات فهي موقوفات على بعض الصحابة، قال الدكتور فضل عباس : وهي روايات لا تثبت "(١٠٩). بل لا يصح معناها ففي الرواية المنسوبة إلى ابن عباس أن الله تعالى رفع ستة أسباع من التوراة، لأن موسى رمى التوراة من يده فتحطمت، فهل رفعت ستة أسباع التوراة عقوبة لموسى عليها السلام؟! يقول ابن عاشور : " وأما ما روي أنها لما تكسرت ذهب ستة أسباعها أو ذهب تفصيلها وبقيت موعظتها فهو من وضع القصاصين"(١١٠).

وأما الآثار التي فيها ذكر الألواح فإن ثبتت ففيها الاحتمال الوارد في النقطة السالفة . وأما حديث الفتون فقد قال ابن كثير : "والأشبه، والله أعلم، أنه موقوف ، وغالبه متلقى من الإسرائيليات ... وفي بعض ما فيه نظر ونكارة، والأغلب أنه من كلام كعب الأحبار وقد سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم"(١١١).

أما قول ثابت بن الحجاج فلو فرض ثبوته فهو قول تابعي(١١٢)، وهو مما ينبغي أن يستدل له لا أن يستدل به(١١٣).

ومما يجدر التنويه به أن الأدلة التي تذكر نزول التوراة جملة تختص بالتوراة فلا يصح تعميم الحكم فيها على الكتب السماوية السابقة، وهو ما أدركه المستدلون بها قال غزلان: "لا يخفى أن الدليل الثاني والثالث على فرض تسليمهما لا يثبتان أن غير التوراة قد نزلت جملة"(١١٤). وهذا الأمر استدعى المستدلين بها إلى اللجوء إلى قياس الأولى . قالوا: "وإذا كانت التوراة وهي أعظم الكتب السماوية السابقة، وأكثرها إحكاماً وهداية وقد ثبت نزولها جملة واحدة، فأحرِ بغيرها من الكتب السماوية- كالإنجيل والزبور وصحف إبراهيم- أن تكون قد نزلت جملة واحدة . وآية الفرقان كما ذكرنا تدل على هذا التعميم وتؤيده"(١١٥).

ودليل الأحرى لا يصلح في هذا المقام لأن المسألة خبرية، والحكم فيها للنص لا للقياس . ولو كان الأمر على ذلك لكان القياس على القرآن ا لكريم أولى لأنه أعظم الكتب على الإطلاق. ولا نرى في آية الفرقان ما يؤيد هذا التعميم كما تبين عند مناقشتها.

الرابع: لم يثبت اختصاص القرآن بتعبير التنزيل، بل النص صريح في أن التوراة تشارك القرآن في هذا اللفظ قال تعالى: [كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِبَنِي إِسْرائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ][٩٣: آل عمران]. وفعل تنزّل رباعي مضعف فيكون ما استدل به العلماء على تنجيم القرآن بهذا اللفظ منطبقاً على التوراة. أو أن هذا اللفظ لا يفيد التفريق أصلاً

وكل ما سبق كان ينفي المدَّ عى من نزول الكتب السابقة جملة، ويدل على نزولها مفرقة بنفي الضد وهو النزول الجملي . وفي المطلب التالي أذكر الأدلة المرجحة لنزول الكتب السماوية السابقة مفرقة.

المطلب الثاني : الأدلة على نزول الكتب السماوية منجمة.

الأول: ما تقدم من وصف التوراة بالتنزيل . وهو يفيد نزول التوراة مفرقة، وإن كان لا يصلح لتعميم ذلك على الكتب السماوية السابقة. وهذا الدليل يلزم من يسلم بالفرق بين الصيغتين(١١٦).

الثاني: الاتفاق على أن الوحي بشكل عام كان ينزل على الأنبياء السابقين مفرقاً، والمقصود هنا ظاهرة الإيحاء بعامة؛ أي نزول الملك على النبي أو تكليم الله تعالى في حالة موسى عليه السلام. وهذا مسلم به، فإنه من الطبيعي أن يرافق الوحي النبي طيلة فترة الدعوة . يقول القاسمي : "إن تفريق الوحي ، وتمديد مدته بديهي الثبوت بمقدار مكث النبي إذ ما دام بين ظهراني قومه فالوحي يتوارد تنزله ضرورة"(١١٧). وكذا هناك اتفاق على أن كلام الله تعالى لموسى كان مفرقاً ففي قصة موسى أن الله كلمه أولا على الطور ، وعندما أتى فرعون قال له

ربه: [لا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الأَعْلَى][٦٨: طه] وعندما أتبعهم فرعون بجنوده قال الله له :[اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ][٦٣: الشعراء]، وعندما طلبوا ماء قال له:[اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ][٦٠: البقرة]، وعندما جادلوه في البقرة قال موسى:[إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ][٦٨: البقرة]، وعندما راجعوه راجع ربه، وقال:[إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ][٦٩: البقرة]، وكذا حدث في المرة الثالثة . وهذا وغيره من الوحي المفرق بلا خلاف.

هذا في الوحي بعامة، وأما الوحي بالكتب المنزلة فالعلماء على أن موسى قد نزلت عليه التوراة، والصحف المعروفة بصحف موسى، قال السيوطي : " صحف موسى أسفار التوراة ، أو صحف قبلها "(١١٨). وقال الألوسي: "والمراد بها ما عدا التوراة "(١١٩). وقد سبق ذكر الخلاف في أمر الألواح. إذن فقد حدث تنزيل مفرق لكتب مفرقة على نبي واحد، وهو أخص من تنزيل الوحي العام.

وما سبق بيانه من أن التشديد كان على الأمم السابقة بكثرة أسئلتهم يقتضي نزول حكم بعد حكم، وهو من التنجيم. يقول ابن عاشور : "إن التوراة والإنجيل نزلا مفرقين كشأن كل ما ينزل على الرسل في مدة الرسالة وهو الحق إذ لا يعرف أن كتاباً نزل على رسول دفعة واحدة"(١٢٠).

الثالث: تحقق معظم حكم التنجيم في حالة الرسل السابقين .

وأفرد لهذا الدليل مطلباً خاصاً لأهميته في الدلالة على المقصود.

المطلب الثالث: تحقق حكم التنجيم في الكتب السماوية السابقة.

إن القائلين بانفراد القرآن بالتنجيم يلزمهم القول بأن حكم التنجيم خاصة بالقرآن الكريم، لأنهم إن قالوا بغير ذلك لزمهم القول بتنجيم الكتب السابقة . وبالنظر إلى الحكم التي سبق ذكرها فإن القائلين برأي الجمهور يلتزمون القول بأن حكمة تثبيت فؤاد النبي ε والمؤمنين معه، ومسايرة الحوادث والتدريج في التشريع والتربية والنسخ وتسهيل الحفظ كل ذلك قد اختص بها النبي ε واختصت بها أمته.

وفي هذا المطلب سنناقش هذه الحكم، وإمكانية أن تكون خاصة بالنبي ε وأمته.

أما الحكمة الأولى وهي تثبيت فؤاد النبي ε فلا دليل على اختصاص النبي ε أو بأمته بها، فإن الأنبياء جميعاً يحتاجون إلى التثبيت القلبي على الوجوه التي ذكرها العلماء، وبخاصة وأن إيذاء الأقوام للأنبياء سنة تاريخية ثابتة، قال تعالى : [وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ] [٣٤: الأنعام]. وهذه الحكمة متوفرة عند الأنبياء الذين أنزلت عليهم الكتب السابقة، وهم موسى وعيسى وداود . وحسبك بموسى عليه السلام الذي عالج أمر فرعون الطاغية ثم عالج بني إسرائيل طويلاً . وهم الأشد تعنتاً بين أتباع الرسل. وكذلك عيسى عليه السلام الذين كذب من قبل اليهود وعانى فكان يحتاج إلى التثبيت

الحكمة الثانية : مسايرة الحوادث والأسئلة والاعتراضات والشبهات : والقول بانفراد النبي ε بهذه الحكمة كذلك لا يخفى بطلانه، لأن كل نبي لا بد أن تحدث معه ومع أمته حوادث تستدعي تجدد نزول الوحي بآيات تتحدث عن تلك الحوادث، كما لا يخلو نبي من أن يسأل فينتظر الجواب من ربه، بل إن النبي ε يثبت أن الأمم السابقة كانت أكثر سؤالاً من هذه الأمة، ونهيت الأمة اتباع تلك الأمم في كثرة الأسئلة، قال تعالى : [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ* قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ][١٠١-١٠٢: المائدة]. قال القرطبي: "أخبر الله أن

قوماً من قبلنا قد سألوا آيات مثلها فلما أعطوها وفرضت عليهم كفروا بها وقالوا ليست من عند الله... وهذا تحذير مما وقع فيه من سبق من الأمم"(١٢١). وقد ثبت عن النبي ε قال: "ذروني ما تركتكم. فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه، فإنما أهلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم"(١٢٢).

ولنا في قصة موسى عليه السلام مع بني إسرائيل في سؤالهم عن البقرة أعظم مثل فإنهم أكثروا من السؤال وكان موسى عليه السلام يراجع ربه في كل ذلك ويرد لهم الجواب.

الحكمة الثالثة: التدرج في التشريع.

أما حكمة التدرج في التشريع والتربية فإن القول باختصاص القرآن بها يقتضي أنها لم تراعى في الشرائع السابقة، وهو قول خطير لا يمكن القبول به، قال د . محمد بلتاجي عن التدرج "يحتاج الأمر إلى علاج طويل المدى يعطون فيه جرعات التغيير تدريجياً دون أن يحسوا بالطفرة التي تقطعهم – في لحظة واحدة– عن مألوف عاداتهم وسلوكهم "(١٢٣). وإذا كانت هذه الحكمة من كمال عدل الله تعالى ورحمته بالعباد فلا يصح فرض عدم وجودها في الأمم السابقة، وما كان الله تعالى ليدع لأحد عليه حجة فيقول : قد أنزلت علينا الشرائع جملة واحدة فثقل علينا اتباعها . وإذا كانت الحكمة تقتضي التدرج في التشريع كما قالت عائشة . "إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام ولو نزل أول شيء "لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبداً ولو نزل "لا تزنوا" لقالوا: لا ندع الزنى أبداً"(١٢٤). فلا يجوز القول بأنها لم تراع في الأمم السابقة.

وكان السيوطي قد أورد أثراً فيه أن نزول التوراة جملة واحدة كان السبب في إباء اليهود أخذها، وذلك في سياق بيان الحكمة من نزول القرآن منجماً . فقال: "وأخرج ابن أبي حاتم عن ثابت بن الحجاج قال : جاءتهم التوراة جملة واحدة فكبر عليهم، فأبوا أن يأخذوه حتى ظلل الله عليهم الجبل فأخذوه عند ذلك " وعلق السيوطي قائلاً: "ويؤخذ من الأثر الأخير منها حكمة أخرى لإنزال القرآن مفرقا فإنه أدعى إلى قبوله إذا نزل على التدريج، بخلاف ما لو نزل جملة واحدة، فإنه كان ينفر من قبوله كثير من الناس، لكثرة ما فيه من الفرائض والمناهي"(١٢٥).

وهذا الأثر مع تعليق الإمام السيوطي عليه لا يمكن قبوله، لأن فيه إثبات عدم مراعاة التدرج مع بني إسرائيل مما دعاهم إلى النفور، ولا يصح فرض ذلك بل إن حجة الله عليهم بالغة، وما كان الله ليذر لهم عليه حجة . بل إنما أبى اليهود ما جاءت به الرسل لأنهم يأتونهم بما لا تهوى أنفسهم لا لأن التشريعات كثيرة ، أو لأنها نزلت جملة واحدة. قال تعالى:[وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ][٨٧: البقرة]. فثبت أن هذه الحكمة متوفرة ومستلزمة لنزول الكتب السماوية السابقة منجمة.

الحكمة الرابعة: إمكان النسخ.

يلزم من يقول بأن الكتب السماوية أنزلت جملة أن لا نسخ فيها لأن ما كان فيه ناسخ ومنسوخ فمحال أن ينزل جملة واحدة كما قال القرطبي (١٢٦). لأن النسخ يقتضي تأخر نزول الناسخ عن المنسوخ، والعلماء على أن في الكتب السماوية نسخاً قال ابن كثير : "ليس في العقل ما يدل على امتناع النسخ في أحكام الله تعالى لأنه يحكم ما يشاء كما يشاء ... مع أن ذلك وقع في كتبه المتقدمة "(١٢٧). قال الشوكاني: "على أننا قد رأينا في التوراة في غير موضع أن الله سبحانه رفع عنهم أحكاماً لما تضرعوا إليه، وسألوا منه رفعها، وليس النسخ

إلا هذا "(١٢٨). قال الدكتور مصطفى زيد : "ومن هذه الأحكام أمر الله Y لهم بأن يُعملوا السيف فيمن عبد العجل منهم، ثم أمره تعالى برفع السيف عنهم، وعدم قتلهم، فكلا الحكمين في هذه الواقعة الواحدة وردا في التوراة، وانتساخ أولهما بثانيهما واقع لا ينكره اليهود، ولا يمارون فيه"(١٢٩). وإذا ثبت النسخ ثبت التنجيم لأنه فرع عنه. فلا يقبل القول بنسخ الكتب السماوية السابقة دون الإقرار بنزولها منجمة.

الحكمة الخامسة:

أما الحكمة الخامسة وهي تسهيل حفظه على النبي ε، فنناقشها في نقاط:

١. إنها حكمة مستنبطة ليس في القرآن والسنة ما يدل عليها، فكون التنزيل المنجم أسهل للحفظ أمر يحكم به العقل، لكن لم يشر إليه أي نص، وليس كل ما يثبت بالعقل يمكن اعتباره حكمة حتى يدل الدليل على ذلك.

٢. ولأنه لا دليل عليها لجأ بعض المفسرين إلى التماسه في قوله تعالى : [لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ] قال الماوردي: "فيه وجهان : "لنشجع به فؤادك .... الثاني: معناه كذلك أنزلناه لنثبته في فؤادك "(١٣٠). قال صبحي الصالح: " ومن العلماء من يرى أن "تثبيت فؤاده " المذكور في آية الفرقان السابقة لا يراد به إلا جمع القرآن حفظاً في قلبه "(١٣١). وإذا رجعنا إلى المعنى اللغوي للكلمة وجدنا أن التثبيت واقع على القلب، أي لنثبت قلبك بالقرآن، وليس لنثبت القرآن في قلبك، وإذا قارنا الآية بنظيرتها في سورة هود وهي قوله تعالى : "[وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ] [١٢٠: هود]. ومعناها ما نشجعك به على الثبات في وجه أعدائك. ولم يقل أحد بأن سر قص القصص ليحفظها النبي ε بل ليثبت فؤاده بما حدث للسابقين.

٣. ولأن الحاجة إلى التنجيم لتسهيل الحفظ موجودة عند جميع الناس كما يحكم العقل بأن التنجيم أسهل للحفظ احتاج المفسرون إلى إثبات انفراد النبي ε بالحاجة إلى التنجيم قالوا بأنه عليه السلام انفرد بصفة الأمية المقتضية للتنجيم . قال الزمخشري : "والرسول ε فارقت حاله حال موسى وداود وعيسى عليهم السلام حيث كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وهم كانوا قارئين كاتبين، فلم يكن له بد من التلقن والحفظ، فأنزل عليه منجماً في عشرين سنة "(١٣٢). وإذا ثبت أن موسى عليه الصلاة والسلام كان يقرأ ويكتب فمن أين لأصحاب هذا الرأي أن الأنبياء السابقين ممن أنزل عليهم الكتب كلهم كانوا قارئين كاتبين، وهو محض تحكم لا دليل عليه.

٤. وإذا سلم هذا الفرض فلا دليل يربط بين الأمية وصعوبة الحفظ، ثم بين صعوبة الحفظ واقتضائها للتنجيم، وكل ذلك مما لا دليل عليه إلا ما قدره المفسرون.

٥. وكل ما سبق كان نفيا لوجود الدليل على القول المدعى، فإذا ثبت الدليل على عكسه سقط هذا القول بالكلية. والدليل يقوم على أن النبي ε بدأ نزول القرآن إليه مفرقاً، ولم يدل دليل على أنه كان يعيا بحفظ ما ينزل عليه. فإن قيل إن النبي ε كان يردد القرآن وراء جبريل خشية أن يتفلت، قلنا : لم يكن ترداده لذلك لكثرة النازل كي يقال : إن التنجيم جاء نتيجة لكثرة مقدار النازل. بل كان يردده مع كون النازل منجماً، وبمقادير صغيرة.

٦. أن النبي ε حين ردد القرآن مستعجلا به طمأنه الله بأشياء ليس أحدها هو التنجيم، فقيل له في الآية الأولى:[لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ][١٦-١٧: القيامة]، وفي الثانية :[وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ][١١٤: طه] وفي الثالثة:[سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسَى][٦: الأعلى]. يقول أحد الباحثين في إثبات حاجة النبي ε إلى التنجيم : "إن رسول الله كان يعالج من التنزيل شدة، وكان يحرك شفتيه في أثناء ذلك كي لا يفوته شيء من كلمات

الوحي، فأنزل الله تعالى عليه : [لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إن علينا جمعه وقرآنه][١٦-١٧: القيامة] وقد نزل في ذلك قوله تعالى أيضا : [وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ][١١٤: طه]"(١٣٣). وهو هنا يستدل على عكس ما يريد لذا نراه يرجع عن القول بهذه الحكمة ويثبت أن السر في التنجيم هو الحِكَم الأخرى، يقول: "وربما قال بعض الناس ألم يكن في قدرة الله أن يحقق معجزة في نبيه المرسل بأن يجعله يحفظ دفعة واحدة كل النص القرآني؟ ويرد بأنه لا خلاف في قدرة الله على ذلك لكن وجود حكم التنجيم الأخرى كالضرورة النفسية في تثبيت النبي ε، والضرورة التربوية في التدرج في نقل العرب عن مألوفهم (١٣٤). وهو رجوع منه عن القول بهذه الحكمة.

٧. إن وعد الله سبحانه بأن يجمع له القرآن يستوي فيه التنجيم مع الإنزال الجملي، لأن كليهما معجزة، لأن فيها خروج عن معتاد بني آدم في أنهم يحتاجون في الحفظ إلى التكرار والمداومة والتعهد، وقد ينسون بعد كل ذلك، أما النبي ε فقد فهو يحفظ من غير تكرار، ولا يَنسى لوعد الله تعالى إياه بأنه لن ينسى [سَنُقْرِؤُكَ فَلَا تَنسَى][٦: الأعلى]. وفي المعجزة يستوي القليل والكثير . يقول الدكتور غانم قدوري في قولهم بأن تثبيت القلب معناه حفظ القرآن: "لعل فيه نظراً لأننا عرفنا من قبل أن الله تعالى قد تكفل لرسول الله بحفظ القرآن، فكان لا يعجز عن حفظ السورة الطويلة إذا نزلت عليه مرة واحدة"(١٣٥).

٨. إن كل ما يحتاجه النبي ε مع كونه أمياً هو أن يستدعي كتبة الوحي فيكتبون النازل عليه، وهو ما فعله عليه السلام، ولو كان النازل جملة، والنبي ε يحفظه بوعد الله تعالى إياه بأن يجمعه له للقنه النبي ε لكتبة الوحي مفرقاً، ولا يكون في ذلك سوى احتياجه إلى غيره، يقولالشهاب الخفاجي عن أن نزوله جملة فقط فيه: "احتياج إلى غيره من البشر المورث لتعبه، ونقص فيه لاحتياجه للغير "(١٣٦). وأين احتياجه إلى غيره من قولهم لو نزل جملة لكان يعيا بحفظه ."ولو ألقي عليه جملة واحدة لعجز عن حفظه"(١٣٧). يقول الطباطبائي : "فكون النبي ε أمياً لا يقرأ ولا يكتب لا يمنع النزول لجملة واحدة، وقد كان معه من يكتبه ويحفظه، على أن الله سبحانه وعده أن يعصمه من النسيان ويحفظ الذكر النازل عليه... وقدرته تعالى على حفظ كتابه مع نزوله دفعة أو تدريجاً سواء "(١٣٨). فتبين أن هذه الحكمة لا يختص بها النبي ε. وقد تنبه بعض الباحثين إلى ذلك فقال : "وإذا كان الله تعالى قد تكفل لرسوله ε بحفظه:[سَنُقْرِؤُكَ فَلَا تَنسَى][٦: الأعلى]، فإن أفراد المسلمين كانوا بحاجة إلى أن يعطوا فرصة تمكنهم من حفظه ... بوصفهم أمة أمية كما هو معلوم"(١٣٩). فرجع الأمر إلى حاجة الصحابة ، وإذا حفظ النبي ε القرآن يقرئه أصحابه على مكث، فليس نزوله منجماً مرتبطاً بأميته ε لذا نعى ابن عاشور على المفسرين الاعتماد على هذه الشبهة في الاستدلال قال: "فخوض المفسرين في بيان الفرق بين حالة رسولنا من الأمية وحالة الرسل الذين أنزلت إليهم الكتب اشتغال بما لا طائل فيه، فإن تلك الكتب لم تتزل أسفاراً تامة قط"(١٤٠).

على أن هناك حكما انفرد بها القرآن وهي المتصلة بكونه معجزاً وبما أنه متعلقة بالإعجاز فلا شك سينفرد بها القرآن لأنه المنفرد بالإعجاز.

المطلب الرابع: الاستدلال على التنجيم من أهل الكتاب.

يعنى هذا المطلب بالاستدلال بما عند أهل الكتب السابقة على التنجيم، وهو مسلك يمكن الاستئناس به مع ملاحظة الأمور الآتية:

١ -إن المقرر عند العلماء أن كتب أهل الكتاب قد حرِّفت، لذا فالاستدلال بما فيها لتقرير الحقائق لا يخلو من مناقشة، يقول الدكتور مصطفى زيد في رده على من استدل بالتوراة لإثبات عدم النسخ : " لقد

ذهبت تلك التوراة الصحيحة، فلم تتواتر، ولم تحفظ ... لأن النسخ التي بين أيدي اليهود من التوراة لم تسلم من التحريف، وإنما يحتج بالنص الذي تأكدت صحته، وثبت يقينا أنه خال من التحريف "(١٤١).

ويقول: " ولقد أثبت تاريخ المسيحية أن الأناجيل لم تكتب إلا بعد المسيح، وأن تلاميذه هم الذين قاموا بكتابتها "(١٤٢).

٢ –لم يستشهد أحد من القائلين بنزول تلك الكتب جملة واحدة بدليل من كتبهم، لا من المفسرين ولا من الباحثين في علوم القرآن، وانحصرت أدلتهم فيما سبق ونوقش في هذا البحث مما يشير إلى عدم اعتبارهم لما فيها دليلاً.

٣ –وعلى العكس من ذلك فقد استدل القائلون بنزول الكتب السابقة منجمة بواقع تلك الكتب على نزولها منجمة، ومنهم القاسمي حيث قال : "والحال أن القول بنزولها دفعة واحدة لا أصل له، وليس عليه أثارة من علم، ولا يصححه عقل، فإن تفريق الوحي، وتمديد مدته بديهي الثبوت بمقدار مكث النبي إذ ما دام بين ظهراني قومه فالوحي يتوارد تنزله ضرورة، ومن راجع التوراة والإنجيل الموجودتين يتجلى له ذلك واضحاً لا مرية فيه"(١٤٣). وكذلك ابن عاشور يقول: "فالتوراة التي أنزلت على موسى عليه السلا م في الألواح هي عشرة كلمات بمقدار سورة الليل في القرآن، وما كان الإنجيل إلا أقوالاً نطق بها عيسى عليه السلام في الملأ، وكذلك الزبور نزل قطعاً كثيرة"(١٤٤). ويقول: "ووقع في الإصحاح الرابع والثلاثين من سفر الخروج أن الألواح لم تكتب فيها إلا الكلمات العشر"(١٤٥). والنص الذي يشير إليه ابن عاشور هو: "ثم قال الرب لموسى انحت لك لوحين من حجر مثل الأولين، فأكتب أن على اللوحين الكلمات التي كانت على اللوحين الأولين الذيْن كسرتهما"(١٤٦). وممن استدل بواقع الأسفار الحالية على نزولها منجمة محمد عزة دروزة حيث قال: "قد يكون ما قاله المفسرون عن سبب تحدي الكفار صحيحاً، وأن هؤلاء قد سمعوا من الكتابيين أن التوراة والإنجيل والزبور نزلت على موسى وعيسى وداود جملة واحدة، غير أننا لا نستطيع موافقتهم على أخذهم ذلك كقضية مسلّم بها وتعليلهم إياه بأمية النبي ε، فباستثناء الألواح التي ذكرتها آية الأعراف [١٤٥] أن الله أنزلها مكتوبة على موسى لم يرد في القرآن صراحة أن الله أنزل الكتب الأخرى مكتوبة ودفعة واحدة، والأسفار المنسوبة إلى موسى والعائدة إلى عهده وحياته، والمتداولة اليوم تذكر أن الله إنما أمر موسى بإحضار لوحين، وتذكر كذلك أن موسى كتب كلام الرب في سفر، وسلمه للاويين لحفظه في تابوت العهد في بيت الرب، وتفيد أن معظم ما احتوته من تعليمات وتشريعات نزل مفرقاً، وفي فترات ومناسبات عديدة وفق سير الظروف بالنسبة لموسى عليه السلام وبالنسبة لبني إسرائيل. والزبور الذي هو على الأرجح سفر المزامير مقاطع متتالية فيها تسبيح وتقديس وابتهال بلسان داود عليه السلام، ويتبادر منها أنها لم توح إلى داود مرة واحدة، وليس في اليد إنجيل منسوب إلى عيسى عليه السلام، ولم يرو أحد أنه اطلع على مثل ذلك، والأناجيل المتداولة هي ترجمة لحياته تضمنت كثيراً من أقواله وتعاليمه التي عليهاسمة الوحي، غير أنها كانت تمثل وقائع ومجالس مختلفة، فلا يمكن أن تكون نزلت دفعة واحدة، وكل هذا هو شأن القرآن بطبيعة الحال"(١٤٧).

وقد استدل البقاعي بشهادة أهل عصره من اليهود فقال عن الرأي الأول: "ولا أصل له إلا كذبة بعض اليهود شبهوا بها على أهل الإسلام فمشت على أكثرهم وشرعوا يتكلفون لها أجوبة، واليهود الآن معترفون بأن التوراة نزلت في نحو عشرين سنة(١٤٨).

وسواء أخذنا بهذه الطريقة في الاستدلال، أو استأنسنا بها فإن ما سبق من الأدلة يثبت أن إنزال الكتب السماوية السابقة كان مفرقاً، وأن هذه سنة الله تعالى في إنزال كتبه كلها.

وهنا ننقل أسماء من رجح هذا الرأي من العلماء والباحثين، فمن العلماء المتقدمين الإمام البقاعي، وبعض فضلاء عصر السيوطي الذين لم يصرح بأسمائهم وأدلتهم، والإمام الشوكاني، وصديق حسن خان القنوجي، ومن المعاصرين رجح هذا الرأي كل من جمال الدين القاسمي، والأستاذ أحمد مصطفى المراغي، والأستاذ محمد عزة دروزة، وابن عاشور، والدكتور إبراهيم خليفة.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

- إن الراجح في نزول الكتب السماوية السابقة أنه كان منجماً كما القرآن الكريم.
- إن تنجيم الوحي سنة إلهية في كل الرسالات تقتضيها حكم مشتركة بين جميع الكتب، وجميع الرسل، وجميع الأمم.
- انفراد القرآن عن الكتب السماوية بحكمة التنجيم لإفادة الإعجاز، لأنها تابعة لخصوصيته في الإعجاز
- مرت المسألة المدروسة بمراحل؛ فقد كان الرأي السائد في القرون الأولى هو انفراد القرآن بالتنجيم، ولم يكن الرأي الآخر يذكر في كتب علوم القرآن المتقدمة، أو في التفاسير. لكنه ظهر عند البقاعي من المتقدمين، أما في العصر الحديث فنرى كثيراً من العلماء يرجحون هذا الرأي، كما ظهر من استقرائنا لأقوالهم.
- إن شهرة رأي ما ليست بالضرورة دليلاً على صوابه، كما إن شهرة دليل ما لا تدل على عدم المعارض، بل قد يكون المعارض أقوى.

الهوامش:

---

(١) يكاد المفسرون يجمعون على ذكر هذه القضية فيما لم يذكر هذا الأمر كثير من المؤلفين في علوم القرآن.

(٢) مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، بيروت ، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، (ط٧)، ص١٠٥.

(٣) محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، بيروت، دار المعرفة، د. ت، (د. ط)، ج١، ص٢٣١.

(٤) عبد الوهاب عبد المجيد غزلان ، البيان في مباحث من علوم القرآن، د. م، د. ت، (د. ط)، ص٧١.

(٥) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين : الإتقان في علوم القرآن ، (أبو ظبي : مؤسسة النداء، ٢٠٠٣م، (ط١)، ج١، ص١٩٣.

(٦) المصدر السابق.

(٧) انظر على سبيل المثال صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن ، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٥م، (ط١٦)، ص ٥٢. فاضل شاكر وزميله: المنتقى في علوم القرآن، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٩م (د.ط)، ص٧٩.

(٨) انظر على سبيل المثال محمد علي الصابوني، التبيان في علوم القرآن، دمشق : مكتبة الغزالي، بيروت ، مؤسسة مناهل العرفان،١٤٠١هـ-١٩٨١م، (ط٢)، ص٣٢.

(٩) غزلان، البيان، ص٦٨-٧١.

(١٠) فضل حسن عبا س، إتقان البرهان في علوم القرآن، عمان، دار الفرقان، ١٩٩٨م، (ط١)، ج١، ص١٥٧.

(١١) إبراهيم عبد الرحمن خليفة، منة المنان في علوم القرآن، دم، ١٩٩٥م، (ط١)، ص١٣٤-١٤٠.

(١٢) انظر إبراهيم بن عمر البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩٢م، (ط٢)، ج ١٣، ص٣٨٠. وشهاب الدين الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د .ت، (د.ط)، ج١٩، ص١٥.

(١٣) البقاعي، نظم الدرر، ج١٣، ص٣٨٠. وصديق حسن خان القنوجي، فتح البيان في مقاصد القرآن، قطر، إدارة إحياء التراث الإسلامي، ج٩، ص٣٠٥.

(١٤) محمد جمال الدين القاسمي، محاسن التأويل، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م، (ط١)، ج٥، ص ٣٤٢-٣٤٣. وانظر: أحمد مصطفى المراغي، تفسير القرآن الحكيم، بيروت، دار إحياء

التراث العربي، ١٩٨٥م، (ط٢)، ج١٩، ص١٢. محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية، د.ت، (د.ط)، ج١٨، ص١٩.

(١٥) محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي، لسان العرب، بيروت، دار صادر، د .ت، (ط١) ج١٢، ص ٥٧٠، مادة نجم.

(١٦) الجوهري، الصحاح، ج٥، ص٢٠٣٩، مادة نجم.

(١٧) دواعي النزول قسمان: الأول ما ينزل لداعية الهداية لا على سبب معين، وهو أكثر القرآن، والثاني مانزل على سبب.

(١٨) الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل، بيروت، دار المعرفة، ١٩٨٦م، (د.ط)، ج٣، ص١٤١. وانظر الألوسي، روح المعاني، ج١٥، ص١٨٨.

(١٩) عبد الحق بن غالب ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسيرالكتاب العزيز، فاس، المجلس العلمي، ١٩٧٥م، (د. ط)، ج٤، ص٣٥٦.

(٢٠) محمد بن يوسف الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م، (ط١)، ج ٦، ص٤٥٥.

(٢١) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١٨، ص١٩.

(٢٢) انظر الحديث في صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د .ت، (د.ط)، ج١، ص١٤٠.

(٢٣) أحمد بن شعيب النسائي، السنن الكبرى، بيروت، دار الكتب العلمية،١٩٩١م، (ط١)، ج٧، ص٢٤٧. وسليمان ابن أحمد بن أيوب الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الموصل، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣، (ط٢)، ج١١، ص ٣٩١. ومحمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ، (د.ط)، ج ٢، ص١٥١.

(٢٤) السيوطي، الإتقان، ج١، ص١٩٦.

(٢٥) أبو شهبة، محمد محمد، المدخل إلى القرآن الكريم، الرياض، دار اللواء، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، (ط٣)، ص٥٧. وانظر إبراهيم خليفة، منة المنان، ج ٢، ص١٣٤-١٤٠.

(٢٦) إبراهيم خليفة، منة المنان، ج٢، ص٩٩.

(٢٧) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ١، ص٢٣١. السيوطي، الإتقان، ج ١، ص١٩٣. وانظر من المفسرين البغوي، معالم التنزيل، ج ٣، ص١٩. ومحمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، دار الشعب، ١٣٧٢هـ، (ط٢)، ج١٣، ص٢٩. وانظر من المعاصرين عدنان زرزور، علوم القرآن، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٩١م، (ط٣)، ص٧٤.

(٢٨) محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت، دار الفكر، د.ت، (د.ط)، ج٣، ص٩١.

(٢٩) محمد بن يوسف اطفيش، تيسير التفسير، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٦، (د.ط)، ج٩، ص١٨٩

(٣٠) عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي (٦٦٥هـ-١٢٦٧م)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، بيروت، دار صادر، د.ت، (د.ط) ص٢٨.

(٣١) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١٨، ص١٩.

(٣٢) انظر مبحث حكم التفريق في مراجع علوم القرآن في البحث. وانظر فاضل شاكر، المنتقى في علوم القرآن، ص٨١.

(٣٣) محمد بن علي ال شوكاني، فتح القدير الجامع بين الرواية والدراية في علم التفسير، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩٩م، (ط١)، ج٤، ص٨٩. وانظر فاضل شاكر، المنتقى في علوم القرآن، ص ٨٣. وانظر فضل عباس، إتقان البرهان، ج١، ص١٥٧.

(٣٤) انظر الفقير، نوح: عبق الريحان في علوم القرآن، د.م، ٢٠٠١م، (ط١)، ص٦٨.

(٣٥) ذكره الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، الدر المنثور، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٣م، (د.ط)، ج٤، ص٣٧١.

(٣٦) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج١، ص٢٣٠.

(٣٧) السيوطي، الإتقان، ج ١، ص١٩٣. وانظر من المعاصرين رشدي عليان، وقحطان الدوري، علوم القرآن،

د.م، د.ت، (د.ط)، ص٢٥. وموسى الإبراهيم، تأملات قرآنية، (عمان، دار عمار، ط ١، ١٩٨٩م، (ط١)، ص٢٥. ومحمد إبراهيم الحفناوي، دراسات في علوم القرآن، (دم، دار الحديث، دت (د.ط)، ص٤٧٨.

(٣٨) الآلوسي، روح المعاني، ج١٩، ص١٥.

(٣٩) السيوطي: الإتقان، ج١، ص١٩٣.

(٤٠) القرطبي، التفسير، ج٧، ص٢٩. وانظر البغوي، معالم التنزيل، ج٣، ص٣٦٨. والبقاعي، نظم الدرر، ج١٣، ص٣٧٩.

(٤١) انظر: محمد خازر المجالي، الوجيز في علوم الكتاب العزيز، الأردن، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، ٢٠٠٤م، (ط١)، ص٦١.

(٤٢) السيوطي، الإتقان، ج ١، ص١٦٩. وانظر أبو شهبة، المدخل إلى القرآن الكريم، ص ٧٢. وصبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، ص٥٦. ومحمد بلتاجي، مدخل إلى الدراسات القرآنية، القاهرة، مكتبة الشباب، ١٩٩٥، (ط٣)، ص٢٣٤. والبغوي، معالم التنزيل، ج٣، ص٣٦٨. والقرطبي، التفسير، ج٧، ص٢٩. والبقاعي، نظم الدرر، ج١٣، ص٣٨٠. وغانم قدوري حمد، دروس في علوم القرآن، جامعة بغداد١٩٨٤، (د.ط)، ص٤٨.

(٤٣) عدنان زرزور، علوم القرآن، ص٧٨. ومحمد عبد السلام كفافي، في علوم القرآن دراسات ومحاضرات، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١م، (د.ط)، ص٤٧. وراجع إبراهيم زيد الكيلاني وزميليه، علوم القرآن الكريم، سلطنة عمان، وزارة التربية والتعليم، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م، (ط١)، ص٥٧.

(٤٤) غازي عناية، هدى الفرقان في علوم القرآن، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، (ط١)، ص١٢٩-١٣٢.

(٤٥) محمد الصباغ، لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، (ط١)، ص٣٥.

(٤٦) انظر الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص ٩١. وانظر البغوي، معالم التنزيل، ج ٣، ص ٣٦٨. وانظر من المعاصرين الصابوني، التبيان، ص ٣٣، و محمد بلتاجي، مدخل إلى الدراسات القرآنية، ص٢٣٤، والإبراهيم، موسى: تأملات قرآنية، ص ٢٧. وخالد الفتياني، محاضرات في علوم القرآن، عمان، دار عمار، ١٩٨٦م، (ط١)، ص٨٦.

(٤٧) البقاعي: نظم الدرر، ج١٣، ص٣٨٠.

(٤٨) محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٦م، (ط١)، ج ١، ص٥٣. وإبراهيم زيد الكيلاني، علوم القرآن الكريم، ص٥٢. ورشيد غزلان، كنوز القرآن، ص ٥٩. والصباغ، لمحات في علوم القرآن، ص ٣٨-٣٩، والفقير، عبق الريحان، ص٧١.

(٤٩) انظر المراجع السابقة.

(٥٠) السيوطي، الإتقان، ج١، ص١٩٣.

(٥١) القطان، مباحث في علوم القرآن، ص١٠٦.

(٥٢) السيوطي، الإتقان، ج١، ص١٩٣.

(٥٣) موسى لاشين، اللآلىء الحسان في علوم القرآن، مصر، دار التأليف، ١٩٦٨م، (ط١)، ص١٦. وانظر نور الدين عتر، علوم القرآن الكريم، دمشق، مطبعة الصباح، ١٩٩٦م، (ط٦)، ص١٨.

(٥٤) الطبري، جامع البيان، ج١٩، ص١٠.

(٥٥) لم يثبت هذا عن ابن عباس كما سيأتي بيانه في الرد على الأدلة.

(٥٦) الطبري، جامع البيان، ج١٩، ص١٠.

(٥٧) سبق الكلام عن أن الكتب السابقة غير محصورة فيما قص علينا ولو كانت فليس عددها ثلاثة فحسب.

(٥٨) الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص٩١.

(٥٩) السيوطي، الإتقان، ج١، ص١٩٤.

(٦٠) المصدر السابق، وانظر القطان، مباحث في علوم القرآن، ص١٠٦.

(٦١) السيوطي، الإتقان، ج ١، ص١٩٥. وانظر أبو شهبة، المدخل إلى القرآن الكريم، ص٥٨. وسيأتي بيان ضعف هذه الأدلة.

(٦٢) النسائي، السنن الكبرى، ج٦، ص٣٩٦.

(٦٣) السيوطي، الإتقان، ج١، ص١٩٥-١٩٦.

(٦٤) إسماعيل بن عمر ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ، (د.ط)، ج١، ص٥٦٧. وانظر كذلك ابن كثير، التفسير، ج ٣، ص ٣٠٩. والقرطبي، التفسير، ج١٩، ص١٤٩.

(٦٥) القطان، مباحث في علوم القرآن، ص١٠٥.

(٦٦) سبق الكلام عن أن الكتب السابقة غير محصورة فيما قص علينا ولو كانت محصورة فليس عددها ثلاثة فحسب

(٦٧) الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص٩١.

(٦٨) السيوطي، الإتقان، ج١، ص١٩٤. والقطان، مباحث في علوم القرآن، ص١٠٦.

(٦٩) السيوطي، الإتقان، ج١، ص١٩٤.

(٧٠) المصدر السابق. والقطان، مباحث في علوم القرآن، ص١٠٦.

(٧١) هي الآيات التي ورد فيها اقتراح المشركين على النبي ε شيئاً يدل على نبوته.

(٧٢) الطبري، جامع البيان، ج١٩، ص١٠.

(٧٣) هو الإمام فقيه الحرم عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الرومي من علماء مكة ومحدثيها، وأحد رواة أخبار بني إسرائيل توفي سنة ١٥٠هـ انظر سير الأعلام محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ، (ط٩)، ج٦، ص٣٢٥.

(٧٤) القاسمي، محاسن التأويل، ج٥، ص٣٤٣.

(٧٥) الطباطبائي محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م، (ط٢)، ج١٥، ص٢١٤.

(٧٦) البقاعي، نظم الدرر، ج١٣، ص٣٨٠.

(٧٧) عبد الله بن عمر البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المعروف بتفسير القاضي البيضاوي، بيروت، مؤسسة شعبان، د.ت، (د.ط)، ج٢، ص٣٧٢.

(٧٨) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١٨، ص١٩.

(٧٩) صديق حسن القنوجي، فتح البيان، ج ٩، ص ٣٠٥. وانظر: المراغي، تفسير القرآن الحكيم، ج١٥، ص١٢.

(٨٠) الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص٩١. وذكر السيوطي عن أبي حاتم عن ابن عباس أن القائلين هم اليهود، ولا يصح لأن الرواية الأخرى عن أبي حاتم أن القائلين هم المشركون وهو نص القرآن وسياقه. السيوطي، الدر المنثور، ج٥، ص١٢٨، وانظر : الإتقان ج١، ص١٩٤.

(٨١) الآلوسي، روح المعاني، ج١٩، ص١٥.

(٨٢) انظر الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح، بيروت، دار إحياء التراث، دت (ط١)، ج٥، ص٣٠٤.

(٨٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١٨، ص١٩.

(٨٤) البقاعي، نظم الدرر، ج١٣، ص٣٨٠.

(٨٥) القرطبي، التفسير، ج١٥، ص١٤٩.

(٨٦) صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، ص٥١.

(٨٧) فضل عباس، إتقان البرهان، ج١، ص١٥٧.

(٨٨) الطبري، جامع البيان، ج٧، ص١٨٧.

(٨٩) البيضاوي، التفسير، ص ٣٤. وانظر: أبو السعود، محمد بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، القاهرة، دار المصحف، د. ت، (د.ط)، ج٥، ص٥١.

(٩٠) القرطبي، التفسير، ج٧، ص٧٩-٨٠.

(٩١) المحلي والسيوطي، تفسير الجلالين، ج١، ص١٦٣.

(٩٢) محمد بن عمر الرازي ، مفاتيح الغيب، بيروت، دار الفكر، ١٩٨١م، (ط١)، ج٧، ص٢٢١.

(٩٣) أبو السعود، التفسير، ج٥، ص٢١١.

(٩٤) الرازي، مفاتيح الغيب، ج١٧، ص٢٠١.

(٩٥) أبو السعود، التفسير، ج٧، ص١٧.

(٩٦) الرازي، مفاتيح الغيب، ج٧، ص٢٢١.

(٩٧) المصدر السابق، ج٧، ص٢٠٩.

(٩٨) سيد قطب، في ظلال القرآن، القاهرة، دار الشروق، (ط١٢)، ج٥، ص٣١٨٦.

(٩٩) أبو السعود، التفسير، ج٨، ص٤٥. وانظر: ابن كثير، التفسير، ج٤، ص٢٩.

(١٠٠) انظر في هذا المعنى غزلان، البيان، ص٧٠، وفضل عباس، إتقان البرهان، ج١، ص١٥٧.

(١٠١) الرازي، مفاتيح الغيب، ج٥، ص٩٢.

(١٠٢) أبو حيان، البحر المحيط، ج٦، ص٤٥٥.

(١٠٣) غزلان، البيان، ص٧٠.

(١٠٤) فضل عباس، إتقان البرهان، ج١، ص١٥٧.

(١٠٥) ابن كثير، التفسير، ج٢، ص٢٤٧.

(١٠٦) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١٩، ص٢٥.

(١٠٧) غزلان، البيان، ص٧٠.

(١٠٨) فضل عباس، إتقان البرهان، ج١، ص١٥٧.

(١٠٩) المصدر السابق.

(١١٠) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٩، ص١١٦.

(١١١) ابن كثير، إسماعيل بن عمر: البداية والنهاية بيروت، مكتبة المعارف، دت،(دط)، ج١، ص٣٠٧. والحديث في إسناده أصبغ بن زيد قال فيه ابن حجر: "صدوق يُغرب" ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، سوريا، دار الرشيد، ١٩٨٦م، (ط١)، ص ١١٣. وضعفه ابن عدي في الكامل. ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني: الكامل في ضعفاء الرجال، بيروت، دار الفكر١٩٨٨م، (د.ط)، ج١، ٤٠٩.

(١١٢) هو ثابت بن الحجاج الكلا بي الرقي من التابعين المقلين. انظر المزي، يوسف بن عبد الرحمن: تهذيب الكمال، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠، (ط١)، ج٤، ص٣٥١.

(١١٣) انظر إبراهيم خليفة، منة المنان، ج٢، ص١٤٠.

(١١٤) غزلان، البيان، ص٧٠.

(١١٥) أبو شهبة، المدخل إلى القرآن الكريم، ص٥٨. وانظر غزلان، البيان، ص٧١.

(١١٦) نازع أبو حيان في صحة التفريق بين الصيغتين، ووافقه من المعاصرين إبراهيم خليفة . انظر أبو حيان: البحر المحيط، ج ٢، ص ٣٩٢، وإبراهيم خليفة، منة المنان، ج٢، ص١١٤-١٢٢.

(١١٧) القاسمي، محمد جمال الدين، محاسن التأويل، ج ٥، ص٣٤٢-٣٤٣.

(١١٨) المحلي والسيوطي: تفسير الجلالين، ج١، ص٧٠٣.

(١١٩) الألوسي، روح المعاني، ج٣٠، ص١١١.

(١٢٠) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١، ص١٤٧.

(١٢١) القرطبي، التفسير، ج٦، ص٣٣٤.

(١٢٢) مسلم، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٩٧٥، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، حديث رقم (١٣٣٧).

(١٢٣) بلتاجي، مدخل إلى الدراسات القرآنية، ص٢٣٤.

(١٢٤) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، بيروت، دار ابن كثير، ودار اليمامة، ١٩٨٧م، (ط٣)، ج٦، ص١٠٣٧.

(١٢٥) السيوطي، الإتقان، ج١، ص١٩٦.

(١٢٦) القرطبي، التفسير، ج٧، ص٢٩.

(١٢٧) ابن كثير، التفسير، ج١، ص١٥٢.

(١٢٨) الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، القاهرة، دار الكتبي، دت، (دط)، ج٢، ص٧٦. وانظر الرازي، محمد بن عمر، المحصول في علم الأصول، تح: طه جابر العلواني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٢-١٩٩٢م)، ج٣، ص٢٩٥. وابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، ترتيب عبد الرحمن محمد قاسم، الرياض، مطابع الرياض، ١٣١٨هـ، (د.ط)، ج٤، ص١١٣.

(١٢٩) مصطفى زيد، النسخ في القرآن الكريم، دراسة تشريعية تاريخية نقدية، المنصورة، دار الوفاء، ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م، (ط٣)، ص٣٧.

(١٣٠) علي بن محمد الماوردي، النكت والعيون، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م، (ط١)، ج٤، ص١٤٤.

(١٣١) صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن، ص٥٤.

(١٣٢) الزمخشري، الكشاف، ج٣، ص٩١. وانظر البغوي، معالم التنزيل، ج٣، ص٣٦٨.

(١٣٣) بلتاجي، مدخل إلى الدراسات القرآنية، ص٢٣٤.

(١٣٤) المصدر السابق، ص٢٣٢-٢٣٤.

(١٣٥) غانم قدوري، دروس في علوم القرآن، ص ٤٨ الحاشية بتصرف.

(١٣٦) أحمد بن محمد ال شهاب الخفاجي، حاشية عناية القاضي وكفاية الراضي المعروفة بحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، بيروت، الكتب العلمية، ١٩٩٧م، (ط١)، ج٧، ص١٢٩.

(١٣٧) أمير عبد العزيز، التفسير الشامل للقرآن الكريم، القاهرة، دار السلام، ٢٠٠٠م، (ط١)، ج٤، ص٢٤١٤.

(١٣٨) الطباطبائي، الميزان، ج١٥، ص٢١٤.

(١٣٩) زرزور، علوم القرآن، ص٧٦. وانظر الصباغ، لمحات في علوم القرآن، ص ٣٤. فاضل شاكر، المنتقى في علوم القرآن ، ص ٨٥. وانظر: نور الدين عتر، نزول القرآن الكريم وأسرار تنجيمه، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، مجلد ١٣، عدد ١٢، ١٩٨٦م، ص٣١.

(١٤٠) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١٨، ص١٩.

(١٤١) مصطفى زيد، النسخ في القرآن الكريم، ص٤٣.

(١٤٢) المرجع السابق، ص٤٨.

(١٤٣) القاسمي، محاسن التأويل، ج٥، ص٣٤٢-٣٤٣.

(١٤٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١٩، ص١٨.

(١٤٥) المرجع السابق، ج٩، ص٩٨.

(١٤٦) الكتاب المقدس، سفر الخروج الإصحاح الرابع والثلاثون.

(١٤٧) محمد عزة درزوة، التفسير الحديث، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، (ط٢)، ج ٣، ص٨٢-٨٣.

(١٤٨) البقاعي، نظم الدرر، ج١٣، ص٣٨٠.